وحدودها السياسية بتكوينات ديموغرافية متعددة . اذ ان نشوء الامم ونشوء الدول ، ولا سيما في العالم القديم ، لم يسيرا بخطى متوازية دائما ، مما فرض تواجد اقليات قومية ، ذات سمات حضارية وثقافية خاصة ، ضمن حدود دول من قومية اخرى . ومع انحسار المد القومي العنصري ، وتقدم العلاقات الطبقية والانسانية ، جاء هذا النوع من « الحكم الذاتي » ليمنح هذه الاقليات حقوقها القومية الكاملة (ليس دائما) ولكن شرط بقاء الولاء التام للسلطة المركزية للدولة والحفاظ على الخريطة الجغرافية لها . وبقدر ما يمكن للمراقب المتجرد ان يتعاطف مع مطالب الاقليات القومية ولا سيما التراثية والثقافية واللغوية ، الا انه في نفس الوقت لا يستطيع ان لا يقدر المخاوف التي تبديها الحكومة المركزية عادة من ان تتطور تلك المطالب الى مطالب انفصالية يترتب عليها تغييرات جذرية في الخرائط المعاصرة . والحقيقة ان المطلوب ، وبالحاح ، هو ايجاد المعادلة الحضارية المتقدمة لحل هذا النوع من المشكلات التي تتعلق بالاقليات القومية والدينية ، وبشكل تقدمي يرفض الانسياق وراء الشوفينية الضيقة والقومية المتعصبة .

هذان هما النوعان الاساسيان « للحكم الذاتي » المعروف والممارس في الخريطة السياسية ، فاذا ما انتقلنا الى موضوعنا بالذات ، موضوع « الحكم الذاتي » المشار اليه في الاطار السياسي « لاتفاقيتي كامب دافيد » نجد انه لا يمت باية صلة لاي من هذين النوعين من انواع الحكم الذاتي المعروفة والممارسة ، لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون ، ولا من حيث الاسباب او المبررات التي تدعو لاقامته . هناك صلة واحدة تربطه بالنوع الأول الذي افرزته الارادة الاستعمارية اي صلة التحايل بقصد فرض هذه الارادة ولكن بصيغة غير مباشرة تكون قابلة « للأخذ والرد » ولو من حيث الشكل في بقايا المجتمعات والدوائر الاستعمارية العريقة .

ومع ذلك تبقى جميع الصيغ الاستعمارية السابقة اقل طغيانا وظلما ووحشية ــ هذا اذا جاز مثل هذه المقارنات اصلا ــ اذا ما قورنت بالصيغة التي تبناها الاطار السياسي « لاتفاقيتي كامب دافيد » حتى لم يعد ثمة علاقة بين تلك الصيغة والاسم الذي اطلقوه عليها . واذا كان لا بد من اطلاق اسم عليها فلا بد من نحت كلمة جديدة لم يسبق ترددها في القاموس الاستعماري كله بما في ذلك ابشع مصطلحاته وتسمياته .

مرة ثانية ، وقبل الخوض في تحليل « الصيغة ــ المؤامرة » لما اسموه ببند « الحكم الذاتي » ، لا بد من الاشارة الى ان مجمل الاطار السياسي « لاتفاقيتي كامب دافيد » ولا سيما في الجزء « الفلسطيني » منه جاء انعكاسا واضحا لموقف السادات التنازلي الاستسلامي ولموقف بيغن التزمتي المتطرف . فحتى مضمون القرار ٢٤٢ الشهير والذي كان منطلق الاتفاقيتين وجسر الوصول اليهما ، تم تشويهه لصالح العدو الصهيوني ، اذ نلاحظ بكل الوضوح ، ان مقدمة الاتفاقيتين قد ركزت على ما ورد في ذلك القرار لصالح اسرائيل بينما تجاهلت ما ورد فيه لصالح الجانب العربي . اكثر من ذلك فان الفقرات التي فيها ايجابية لصالح اسرائيل تطورت واعطيت احجاما وأوزانا جديدة . المثل على ذلك ان ما ورد في القرار ٢٤٢ عن « **انهاء حالة الحرب** » اصبح فيما بعد يتجاوز ذلك الى تطبيع العلاقات وفتح الممرات والحدود واقامة التمثيل الدبلوماسي الخ . وممثل آخر ، هو تجاهل ما ورد في القرار ذاته حول